

يحظر النشر حتى الساعة 0815 بتوقيت الخليج الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 3 فبراير 2021

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

نمو طفيف للاقتصاد غير المنتج للنفط في شهر يناير

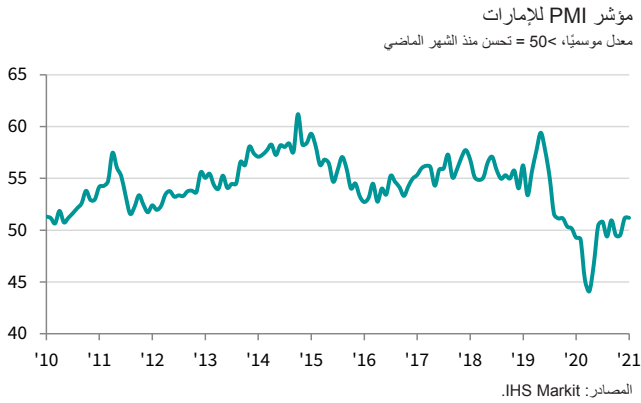
النتائج الأساسية:

النشاط التجاري يزداد بقوة، لكن نمو المبيعات يتراجع

زيادة معدلات التوظيف للمرة الأولى منذ شهر ديسمبر 2019

تحسن توقعات الإنتاج، ولكن بشكل طفيف

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 25 يناير 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"واصل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات تسجيل نمو ضعيف في العام الجديد، مع عدم تغيير مؤشر مدراء المشتريات عن 51.2 نقطة منذ شهر ديسمبر. ومقارنة بالنتائج التي سُجلت طوال عام 2020، أشارت البيانات الأخيرة إلى ظروف عمل أكثر ملاءمة. ومع ذلك، ومع استمرار اضطراب الشركات إلى تعويض الخسائر الناتجة عن إغلاق كوفيد-19، تبدو وتيرة الانتعاش حتى الآن ضعيفة.

ومن المفترض أن يساعد الانتشار السريع للقاحات كوفيد-19 في الإمارات على استعادة الثقة في الأسواق خلال النصف الأول من عام 2021، على الرغم من أن الشركات لا تزال متشائمة نسبيًا بشأن النمو المستقبلي في شهر يناير. وشكّل ارتفاع أعداد الحالات مخاوف بشأن فرض قيود أكثر صرامة على المدى القصير، ما قد يمثل تحديات إضافية للشركات.

"من ناحية إيجابية، انتقل التوظيف إلى النطاق الإيجابي للمرة الأولى منذ أكثر من عام، ما يدل على أن الشركات تكتسب المزيد من الثقة لتوسيع قدرتها التشغيلية."

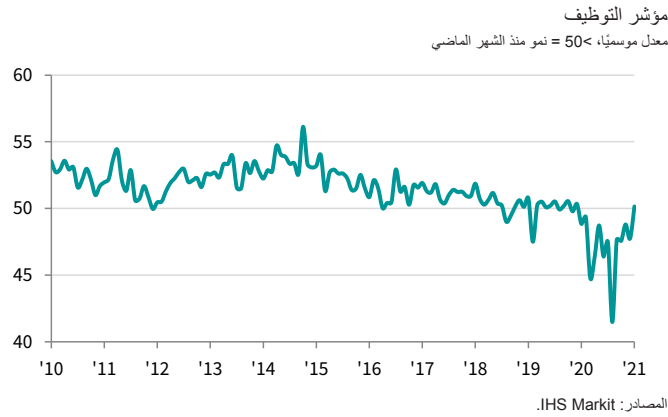
أشارت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحسن طفيف في ظروف التشغيل للقطاع غير المنتج للنفط في بداية عام 2021، حيث ساهمت التوسعات في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة في حدوث زيادة متجددة في التوظيف. ومع ذلك، تراجعت وتيرة نمو الطلب منذ شهر ديسمبر في ظل زيادة عدم اليقين بشأن القيود المستقبلية الناتجة عن فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) مع ارتفاع عدد الحالات محليًا وعالميًا. في الوقت ذاته، ظلت التوقعات بشأن النشاط المستقبلي ضعيفة، على الرغم من تحسنها إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليُقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 51.2 نقطة للشهر الثاني على التوالي في شهر يناير. وفي حين سجل المؤشر أعلى قراءة مكررة له منذ شهر أغسطس 2019، إلا أنه أشار فقط إلى تحسن هامشي في ظروف العمل منذ نهاية العام الماضي. كما ظل المؤشر أقل بكثير من متوسطه البالغ 54.2 نقطة.

سجلت الشركات المُنتمة للاقتصاد غير المنتج للنفط توسعًا قويًا في النشاط خلال الشهر، الأمر الذي جاء مرتبطًا بزيادة مبيعات العملاء واستئناف مشاريع البناء. تراجع معدل نمو الإنتاج بشكل طفيف عن أعلى مستوى في خمسة أشهر سجله في شهر ديسمبر، لكنه ظل ضمن أسرع المعدلات منذ الانكماش المرتبط بوباء كوفيد-19.

كما زاد حجم الأعمال الجديدة التي تلقفتها الشركات الإماراتية في فترة الدراسة الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع مبيعات الصادرات حيث علقت الشركات المشاركة على ارتفاع الطلبات من منطقة الخليج. ومع ذلك، كانت وتيرة زيادة إجمالي المبيعات متواضعة وتراجعت منذ شهر ديسمبر، ما دفع بعض الشركات إلى تركيز العمل على تلبية الطلبات المُعلّقة.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

كما قلل الارتفاع المتراجع في المبيعات من توقعات الشركات للنشاط المستقبلي. على الرغم من الانتشار السريع نسبيًا للقاحات كوفيد-19، إلا أن توقعات الشركات ارتفعت بشكل طفيف فقط منذ شهر ديسمبر وكانت ثالث أضعف توقعات في تاريخ السلسلة (منذ شهر أبريل 2012). وأشارت بعض الشركات إلى أن الارتفاع الأخير في حالات كوفيد-19 قد يؤدي إلى تشديد القيود على الشركات وتراجع الإنتاج على المدى القصير.

من ناحية إيجابية، كان هناك ارتفاع طفيف في التوظيف في شهر يناير أنهى سلسلة طويلة من فقدان الوظائف. بالإضافة إلى ذلك، شجع النشاط المرتفع على التوسع في النشاط الشرائي، مع ارتفاع المخزون نتيجة لذلك.

في الوقت نفسه، انخفضت تكاليف مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل لها منذ شهر أبريل الماضي، بسبب انخفاض تكاليف التوظيف وانخفاض معدل تضخم أسعار المشتريات.

استمر متوسط أسعار المنتجات والخدمات في القطاع غير المنتج للنظ في الانخفاض في بداية العام، رغم أن معدل التخفيضات كان الأضعف في سلسلة التخفيض الحالية البالغة 28 شهرًا. وذكرت بعض الشركات الجهود المبذولة لتحفيز الطلب، لكن البعض الآخر تشجع على زيادة أسعاره بسبب زيادة المبيعات.

تحسن أداء الموردين للشهر الثالث على التوالي في شهر يناير، على الرغم من بعض التقارير التي تفيد بنقص مستلزمات الإنتاج والتشديد على سلاسل التوريد العالمية. وعلقت الشركات أن الموردين تمكنوا بشكل عام من تسريع عمليات التسليم لتلبية الطلب المتزايد على مستلزمات الإنتاج.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وطولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. وإل الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فإرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2021 في الفترة من 12-25 يناير 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إيمانًا أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd وإل الشركات التابعة لها.